اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات

التاريخ: 23-09-2009 رقم العدد: 15733 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 1

اقتصاد بلادهما يدخل العقد الثامن من عمره ببدء خطة التنمية التاسعة

# ملك أدخل الاقتصاد ورشة المجلس الأعلى وولي عهد تعهد نقل التقنية

## الملك عبد الله كرس مفهوم شراكة الدولة والقطاع الخاص

## الأمير سلطان لم «يهرول» إلى التخصيص بل جعله «تحديا»

المجلس الاقتصادي

لم تكن مبالغة، حينما وصف دبلوماسي غربي، خلال انتقال السلطة في مؤسسة الحكم السعودي، ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام «صانعا قرار فريدين من نوعهما».

يبرز الملك عبد الله بن عبد العزيز والأمير سلطان، بانهما صانعا قرار جريئين ذوي رؤية واضحة، هي نتاج خبرة تراكمية ومرونة في التعاطي مع واقع الظروف والتحديات التي أحيطت ببلادهما، يستند على عمل مؤسسي منهجي داخله طموح ومبادرات وتحد.

منذ العام ١٩٩٥ تقريبا، وجد الملك عبد الله ان بلاده تعيش وسط مشهد دولي محلي، لا يخرج عن التحديات التالية:

أولا: التذبذب في أسعار النفط وخطورة الاعتماد عليه كمصدر وحيد للدخل.

ثانيا: استمرار عبء الانفاق الحكومي وما يتركه من آثار على ارتفاع الدين العام والعجز في الموازنة.

ثالثا: استمرار ضعف مساهمة قطاعات البنية التحتية والخدمات في الناتج المحلي.

رابعا: النمو البطيء لبعض القطاعات.

خامسا: تصاعد وتيرة النمو السكاني وزيادة معدلات الخريجين.

سادسا: تقادم العمر الزمني لأنظمة وتشريعات الاستثمار.

سابعا: سيطرة تعقيد الروتين والبيروقراطية في بعض الإجراءات.

تأمنا: اختلال تركيبة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وبما ينعكس على ارتفاع كلفة الحصول على التقنية.

تاسعا: زيادة المنافسة في سوق جذب الموارد المحلية.

عاشرا: زيادة الارتباط بالاقتصاد العالمي.

وبدت هذه التحديات متشابكة إلى حد كبير، بل يمكن القول إن بعضا منها قاد إلى الآخر كنتيجة حتمية. فارتباط اسعار النفط هبوطا اصاب الإنفاق الحكومي بالتذبذب، وهذا الإنفاق كما هو معروف يعتبر لاعبا رئيسا في تحريك الطلب داخل السوق المحلي. لا يزال على رغم خفضه وترشيده يشكل ما نسبته ٤٠ في المائة من إجمالي الطلب المحلي، باستثناء تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون. ونتيجة لذلك العبء تذبذبت مساهمة قطاعات البنية التحتية في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ نتيجة لهبوط الإنفاق على مشاريع الكهرباء والماء بلغت مساهمة هذا القطاع ٣,٧ في المائة، وحينما زاد الإنفاق في عام ١٩٩٦ ارتفعت مساهمته إلى ٦,٥ في المائة.

ويطبق ذلك أيضا لتقادم العمر الزمني للأنظمة والتشريعات الاستثمارية وعدم مواكبتها التطورات المحلية والعالمية وتعددية الأجهزة التنفيذية والرقابية وما تركته على سوق جذب الموارد، فمدة متا لبنان استقطبت ٣,٧٥ بليون دولار من أموال السعوديين، وقطاعان مثل التعدين والسياحة ينعوان ببطء السلحفاة، في الوقت الذي تملك فيه السعودية ثروات من شتى الأنواع، كما يصرف المواطنون نحو ٣٠,٣ بليون ريال لأغراض السفر. وفوق ذلك كله تصل استثمارات المصارف السعودية في الخارج إلى نحو ١٠٠ بليون ريال متحججة بارتفاع مخاطر الإقراض المحلي.

ولعله من المنطقي الإشارة إلى أن الشأن الاقتصادي يحتل واحدا من المراتب الهامة في أولويات الملك عبد الله، فالملك كان يذهب ليؤصل في المواطنين السعوديين الثقة في قيادتهم السياسية، ويمنحهم الارتياح بأنها صمام الأمان لاستقرار الاقتصاد السعودي، وإعطائه دفعة حقيقية تضيف إليه زخما، وتزيده قدرة على التطلع نحو مشرق.

لا شك في أن السعودية تتمتع حاليا بعودة الفوائض المالية إليها، نتيجة لارتفاع أسعار النفط منذ العام ٢٠٠٣، إلا أن هذه الطفرة لن تكون بالنسبة إلى الملك عبد الله عاملا معيقا لعملية الإصلاح، بل ستكون عاملا مسهلا يساعد على إتمامها

اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات

التاريخ: 23-09-2009 رقم العدد: 15733 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 2

# الملك عبد الله كرس مفهوم شراكة الدولة والقطاع الخاص

## الأمير سلطان لم «يهرول» إلى التخصيص بل جعله «تحديا»

بظروف أسهل، الأمر الذي يضع السعودية أمام التحديات للمضي قدما في عملية التطوير، والسعي إلى اعتماد الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتوافرة، المرحلة الجديدة كما قرأها الملك في خطابه، تشتمل على سبيل المثال لا الحصر: على الاستمرار في دعم القطاع الخاص، ودعم الاستثمار الأجنبي، وتطوير التعليم، والمدن الاقتصادية، ومنظمة العلوم والتقنية، وهيكلة القضاء وتطويره، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومكافحة البطالة، والتوسع في التدريب. إن تحديات اقتصاد أكبر منتج نفطي تبدو في ظاهرها تحمل كثيرا من التعقيد، لكني دائما أفضل أن أكون من المتفائلين، خصوصا أن اقتصاد بلد مثل السعودية ينبغي أن ينتقل من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، خصوصا مع مشروع المدن الاقتصادية.

محمد سمان

العربي، وبما اعتبروه ضربا من ضروب التحدي حفزهم لأن يختاروا تحديا جديدا في صياغة نموذج المجلس الأعلى. وكأنهم يشيرون إلى أن رحلتهم السابقة هي نموذج حقيقي في التنمية تعرضوا خلاله إلى مثل هذه التغيرات بل وأشد، ومن نجح في بناء نموذج قوي يمكنه ابتكار سياسات تحميه وتخرجه من عنق الزجاجة.

ويعزز ذلك القول، إن المجلس الأعلى ضم في عضويته قمة الهرم في القيادة السعودية ممثلا في الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، مما يعني أن المجلس يحظى بقوة ودفع إذ أن لتلك الشخصيتين تأثير كبير في مسار العملية الاقتصادية. كما يحظى المجلس بعضوية جميع الوزراء ذوي العلاقة المباشرة بالشأن الاقتصادي، وهم: المالية، التجارة، النفط، التخطيط، الصناعة والكهرباء، العمل، إضافة إلى عضوية ثلاثة وزراء دولة ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي التي تقوم بدور البنك المركزي في البلاد.

وبات السؤال مطروحا، هل يعني إنشاء مجلس أعلى، أن الاقتصاد السعودي لا يزال في قبضة الدولة في الوقت الذي ينادي به بفك ارتباط الشأن الاقتصادي عنها؟.

إن علم الاقتصاد يعرف وظيفة الدولة بأنها للمجتمع»، ومن هنا حسمت السعودية ذلك الجدل حينما أوضحت أن السياسة الاقتصادية ترتكز على ثوابت الرعاية الاجتماعية الشاملة ومفهوم الاقتصاد الحر والأسواق المفتوحة للمال والسلع والخدمات والمنتجات.

إن كل السياسات تنصب في تحقيق «الرفاه للمجتمع» ويكرس مفهوم وظيفة الدولة الاجتماعية، وإذا كانت هذه الغايات قد أكدت إشراف الدولة على العملية الاقتصادية بهدف عدم إيجاد اختلال فيها، فإنها في المقابل أكدت أيضا أن الدولة شريك في السوق، ومن أهم المؤشرات على ذلك أن السياسة الاقتصادية نظرت إلى قضية ضبط الدين العام في حدود وظيفته الآمنة كمحفز للعملية الاقتصادية حتى لا يتجاوز القرض من حركته في حدود أهداف الدولة الاجتماعية. كما أن السياسات الاقتصادية السابقة أشارت إلى ضرورة توافر البدائل اللازمة للدولة للقياد بأعباء وظيفتها وربط ذلك بحركة السوق حتى يمكن توفير مصادر حقيقية من حركة السوق فلا يكفي أن تعتمد الدولة على ملكيتها لمصادر الثروة الطبيعية أو المصادر الجبائية.

### التوازن والتخصيص

يحسب لولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز أنه مهندس برنامج التوازن الاقتصادي السعودي، الذي أسس أولى لبنات جذب الاستثمارات الصناعية ونقل التقنية والتوظيف. كما أنه صاحب أولى مبادرات التخصيص.

كان الأمير سلطان بن عبد العزيز يرى أن برنامج التوازن الاقتصادي، هو محاولة ذكية للاستفادة من الأموال التي تنفقها الدولة على عقود الشراء للإسهام في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويدم ذلك عبر تشجيع الجهات الأجنبية على بناء شراكة استراتيجية بعيدة المدى مع القطاع الخاص السعودي من خلال توقيع اتفاقيات للتوازن الاقتصادي تلتزم فيها تلك الجهات بإعادة استثمار ما يوازي نسبة محددة من قيمة العقود المرتبطة بها مع الحكومة، لإنشاء مشاريع ذات تقنية متقدمة بالمشاركة ما بين شركات القطاع الخاص السعودي والأجنبي.

وبالفعل بدأ تطبيق برنامج التوازن الاقتصادي في عام ١٩٨٤م من خلال اتفاقيتي التوازن الاقتصادي اللتين أبرمتا مع كل من شركتي بوينج وشركة جنرال إلكتريك. ونظرا للتقنية العالية التي تحملها مشاريع برنامج التوازن الاقتصادي وتنوع مجالاتها، أصبحت تشكل قاعدة جيدة لكثير من الصناعات، مثل: صناعة الطيران والفضاء من خلال شركات السلاح للطائرات، الإلكترونيات المتقدمة، والدولية لهندسة النظم، والمعدات المكملة للطائرات، والشرق الأوسط للمحركات، والتي أصبحت توفر خدمات ذات أهمية استراتيجية للقوات المسلحة والخطوط السعودية. كما يضم البرنامج شركات تسهم بشكل فاعل في توفير احتياجات سلع أساسية هامة، مثل الشركة المتحدة للسكر، وجلاكسو السعودية والشرق الأوسط للبطاريات.

ولم يقف البرنامج عند هذا الحد، بل أصبح يلعب دورا فاعلا في الصناعة، من خلال تنسيق المشاركة الاستثمارية المباشرة للشركات السعودية ونظيرتها الأجنبية العالمية، وهو بذلك ينقلها من موقع مستورد التقنية إلى موقع المصدر لها، كما قدم البرنامج الاستشارات والمساندة للشركات في تطوير أدائها أو في توسيع حجم نشاطها، والبحث لها عن أفضل السبل والحلول المؤدية لذلك.

وشهد برنامج التوازن الاقتصادي في الأعوام الأخيرة تطورا، إذ ركز على مشاريع في قطاعات التعليم والتدريب للإسهام في توفير متطلبات سوق العمل من الكوادر الوطنية المؤهلة، لكنها في الوقت نفسه لم تتجاوز الإستراتيجية المرسومة لها.

وفي الناحية الأخرى، أدرك الأمير سلطان بن عبد العزيز أن درجة استعداد الاقتصاد السعودي للخصخصة عالية مقارنة بالكثير من الدول النامية، ويتبين ذلك من جملة أمور، فبالإضافة إلى الزمت نفسها بعبدأ السوق

اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات

التاريـــخ: 23-09-2009 رقم العـدد: 15733 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 3 رقم القصاصة: 3

المفتوحة للاستيراد والتصدير منذ البداية، ولم تلجأ مطلقا للتقدير في تحويل القطع الأجنبي إلى خارج البلاد، وتثبين قابلية الاقتصاد السعودي للخصخصة كذلك، من خلال قدرته على استيعاب فائض العمالة في الأنشطة المخصصة، من خلال اتباع سياسة إحلالية للعمالة الوافدة.

وبعد نجاح تجربة تخصيص قطاع الاتصالات، اتخذ الأمير سلطان قرارا جريئا وطموحا بإعلان قرار تخصيص «الناقل الوطني» حينها.

ولم يكن قرار الأمير سلطان التاريخي بمثابة «هرولة» إلى التخصيص، بل كان ينظر إلى أن تخصيص «الخطوط السعودية»، هو تفعيل لاستراتيجية دولته في تحويل بعض الأنشطة التي تديرها إلى دفة ذلك القطاع.

ومثل حديث الأمير سلطان بن عبد العزيز منذ البداية دليلا قويا لعزمه المضي في تأهيل قطاع النقل الجوي لمواكبة التغيرات الخارجية والداخلية والسوقية أيضا، عبر الإسراع في تطبيق برنامج تخصيص «الخطوط السعودية»، خصوصا إذا علمنا أنه كان دعما استقطع جزءا كبيرا من الموازنة السعودية، إذ تجاوزت مخصصاته في أعوام سابقة أكثر من ١٢ بليون ريال (٣,٢ بليون دولار). وفي الجانب الآخر فإن «الخطوط السعودية» ترتبط بواحد من أهم وأسرع قطاعات النقل وهو النقل الجوي، كما أنه يرتبط بشكل مباشر بالعديد من نشاطات القطاعات الأخرى، وفي مقدمتها السياحة.

واليوم قطع مشروع التخصيص مرحلة كبيرة جدا، وأولى نتائجها أن الناقل الوطني دخل مرحلة الربحية التي سبق وأن وعد الأمير سلطان بن عبد العزيز بها.

## مزايا وإيجابيات

تسير المملكة اليوم مسلحة بالكثير من المزايا والإيجابيات التي قلما تتوافر لبلد نام آخر، ومنها:

أولا: امتلاك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهي من أكبر منتجي النفط حاليا وأكثرهم مرونة من حيث طاقة الإنتاج، ما يمكنها من لعب دور مهم ومتزايد في استقرار السوق العالمية، ويعطيها القدرة على الاستفادة من أي زيادة في الطلب. وغني عن الإشارة هنا إلى أن السعودية تعد الركيزة الأساس والقوة الأكثر تأثيرا في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

ثانيا: تلعب السعودية دورا إقليميا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وتعزز هذا الدور مرات عدة، خصوصا إبان حروب الخليج الثلاثة، وعلى رغم تحملها ضخامة أعباء ذلك الدور، فإن السعودية لا تزال تمتلك أكبر اقتصاديات المنطقة حجما وأغناها ماليا وأكثرها إمكانا للنمو، مما يعزز موقعها في التعامل مع الدول الأخرى النامية والمتقدمة والصناعية، وتلعب هذه المعطيات دورا مهما في إيجاد منافذ متزايدة للمنتجات السعودية في الأسواق الخارجية.

ثالثا: تمتلك السعودية ثروات معدنية هائلة غير مستغلة، وتشمل مواد مثل: الذهب، الفضة، الزنك، النحاس، الحديد، الفوسفات، اليوتاسيوم، والبوكسايت، ومع صدور نظام الاستثمار الجديد في التعدين يجري العمل حاليا على فتح المجال أمام القطاع الخاص لتطوير استغلال الخامات، ما يسهم في جهود التنويع عبر تحقيق إيرادات إضافية للحكومة وزيادة الصادرات، وتطوير قطاع تصنيع جديد واجتذاب موارد مالية محلية وأجنبية.

رابعا: يشهد الاقتصاد السعودي حاليا ومنذ سنوات عدة فترة توسع ونمو مرشحة للاستمرار سنوات عدة، ويرافق هذا التوسع الناتج من الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل من جانب الاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها بعد سلسلة من الإجراءات والتشريعات والأنظمة، إضافة إلى استمرار عودة رؤوس الأموال من الخارج، مع تطور ملحوظ في السوق المالية وفعالية الجهاز المصرفي. وهذا ما يوفر أخيرا أرضية ملائمة لاتساع دور القطاع الخاص في التنمية وتحفيز رؤوس الأموال التي يمتلكها للاستثمار في الداخل.

خامسا: على رغم اختلال سوق العمل وعدم فعالية نظم التدريب في توفير حاجة الاقتصاد من الخريجين وأصحاب المهارات، فإن بدء نشاط صندوق الموارد البشرية والتوظيفات التي قام بها القطاع الخاص والحكومة أيضا، سيعطيان مردودا متزايدا في المستقبل ويوفران للاقتصاد أحد أهم عناصر القوة المطلوبة لتحقيق التحول النوعي المرجو في مسار التنمية.